الأمم المتحدة

S/PRST/2001/24



مجلس الأمن

Distr.: General
20 September 2001
Arabic
Original: English and French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣٧٧ لمجلس الأمن التي عُقدت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في أنغولا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”لا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق نظرا لاستمرار الصراع في أنغولا. وهو يؤكد موقفه المتمثل في أن المسؤولية الرئيسية عن استمرار القتال تقع على عاتق قيادة الجناح المسلح للاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) الذي يرأسه السيد ج. سافمبي، والذي يرفض الوفاء بالتزاماته بموجب ”اتفاقات السلام“ (S/22609، المرفق) وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، التي ما زالت الأساس السليم الوحيد لإجراء تسوية سلمية للصراع في أنغولا.

”ويرى المجلس أن برنامج السلام المكون من أربع نقاط، الذي اقترحته حكومة أنغولا، يعطي إشارة مفيدة إلى المجالات التي ينبغي أن يتم بشأنها اتفاق أو أن يُحرز تقدم ما. وهو يطالب الجناح المسلح ليونيتا، الذي يرأسه السيد ج. سافمبي بالتوقف عن كافة الأعمال العسكرية، وبالدخول في حوار مع حكومة أنغولا بشأن كيفية إكمال تنفيذ بروتوكول لوساكا على هذا الأساس.

”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية من جانب قوات يونيتا على السكان المدنيين بأنغولا. ويؤكد أن هذه الاعتداءات غير مقبولة ولا يمكن تبريرها بأي أهداف سياسية. ويذكِّر المجلس مقترفيها بأن هذه الأفعال تمثل انتهاكا للقانون الدولي وقد تؤدي إلى عواقب أخرى.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن عدم تنفيذ الجناح المسلح ليونيتا لالتزاماته، بموجب ”اتفاقات السلام“ وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن

200901 200901 01-54487 (A)
0154487

ذات الصلة، لا يزال هو السبب في فرض جزاءات مجلس الأمن على يونيتا. والمجلس مصمم على إبقاء هذه الجزاءات إلى حين اقتناعه بأن الشروط الواردة في قراراته ذات الصلة تم الوفاء بها. وهو يكرر دعوته إلى جميع الدول بأن تنفذ بحزم نظام الجزاءات ضد يونيتا، ويحثها على القيام، حيثما اقتضى الأمر، بتعزيز تشريعاتها الداخلية المتصلة بتطبيق تدابير الجزاءات المفروضة من قِبل المجلس. ويؤكد المجلس مرة أخرى أنه ينوي الاستمرار في رصد الجزاءات عن كثب، وأنه سيستعرضها بشكل دوري من أجل زيادة فعاليتها، بما في ذلك ما يتصل منها بأنشطة يونيتا في الخارج.

"ويلاحظ مجلس الأمن، مع الارتياح، أن رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعهدوا، في قمتهم الأخيرة، بأن يعدوا تقريرا عن كيفية تنفيذ بلدان الجماعة لقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠). ويشجع المجلس بلدان الجماعة على التعاون تعاونا كاملا في جهودها الرامية إلى تنفيذ تدابير مجلس الأمن المفروضة على يونيتا.

"ويشجع مجلس الأمن حكومة أنغولا على تعزيز عملية السلام. ويرحب، في هذا الصدد، بالمبادرات المقدمة من حكومة أنغولا ومن الشعب الأنغولي أيضا، بما في ذلك المجتمع المدني والكنائس. ويهيب بالسلطات الأنغولية أن تواصل جهودها الرامية إلى المصالحة الوطنية وتحقيق استقرار الأحوال في البلد، بالتشاور مع كافة قطاعات المجتمع الأنغولي، بما فيها المجتمع المدني والكنائس. وينبغي أن تركز هذه الجهود على إعادة إرساء إدارة الدولة، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وتشجيع سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، ونشاط اللجنة المشتركة بين الوكالات وصندوق السلام والمصالحة.

"ويساند مجلس الأمن ما تنتوي حكومة أنغولا أن تقوم به من إجراء انتخابات، باعتبار ذلك جزءا من عملية تحقيق اللامركزية الجارية في أنغولا وفقا للمبادئ والمعايير الديمقراطية المقبولة عالميا. ويشدد على أنه ينبغي تهيئة الأحوال اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوفر الدعم الضروري، بالتنسيق مع حكومة أنغولا، استعدادا للانتخابات، بأساليب من بينها أعمال بعثة الأمم المتحدة الحالية للمساعدة التقنية.

"وينوه مجلس الأمن بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من أجل إيجاد حل للصراع الأنغولي. ويؤكد من جديد دعمه الكامل لأعمال المكتب وممثل الأمين العام.

”ويشعر مجلس الأمن ببالغ القلق إزاء محنة الشعب الأنغولي، والمشردين داخليا بوجه خاص، ويدعو كافة الأطراف المعنية مرة أخرى إلى تيسير وصول المساعدة الغوثية الطارئة من أجل تخفيف معاناة هذا الشعب. وهناك أهمية بالغة لأعمال وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة لمن يعيشون في المناطق المنكوبة، ويجب أن تستمر هذه الأعمال دون توقف بدعم مالي من المجتمع الدولي.“